



الدكتور فهد بن عبدالرحمن  
بالغنيم

- إنشاء مدينة علمية تسمى (مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة) والتي لها ارتباط بالقطاع الزراعي.  
- إقرار استيراد الدولة (عند الاقتضاء) كميات من الشعير مع توفير مخزون مناسب لضمان الإمدادات الكافية لكسر الاحتكار واستقرار الأسعار.

وقد هيأت الدولة أيدها الله المناخ المناسب للاستثمار الزراعي من خلال سن القوانين والتشريعات، وقدمت حوافز وبرامج لتشجيع الاستثمار الزراعي مما كان له الأثر الفاعل في النهضة الزراعية التي تشهدها المملكة اليوم ولله الحمد حيث تحققت معدلات نمو إيجابية لهذا القطاع وتحول من قطاع تقليدي إلى قطاع تقني يدار بأحدث الطرق التقنية التي تساهم في رفع كفاءة الإنتاج وخفض استهلاك الموارد الطبيعية وفي مقدمتها المياه. والمملكة في هذه المرحلة ٩٩٩٩٩ سياساتها الزراعية إلى تشجيع المزارعين للتركيز على تنويع الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والسمكي وإلى الاستثمار في الصناعات الزراعية التحويلية والتصنيع الغذائي وتصنيع مدخلات الإنتاج الزراعي. ويستمر العطاء والتطور في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله وتتوالى المنجزات التنموية التي تعود بالنفع على كل مواطن في هذه الأرض المباركة وذلك بفضل من الله ثم بعزيمة قائد مسيرة هذه البلاد والذي يهيمه أمن ورخاء الوطن والمواطنين ويسعى إلى المزيد من التطور والبناء. أسأل الله العلي القدير أن يحفظ لهذا البلد نعمة الأمن والرخاء بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وأن يديم عليه موفور الصحة والعافية وأن يمد الله في عمره ليواصل مسيرته المباركة خدمة لدينه ووطنه وأن يحفظ ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وأن يمدهم بعزه ونصره.

## معالي وزير الزراعة

الأحد ٢١ جماد الآخر ١٤٢٢هـ  
العدد الثاني والعشرين

## عهد النماء.. وطفرة الزراعة المقبلة

للأمن الغذائي للمواطنين والمقيمين في المملكة كذلك ساهم هذا القطاع في توطيد التقنية وأبناء الريف في قراهم.

ومن أوجه هذا الدعم الحكومي ما يلي:

- رفع مقدار الإعانة لأنظمة الري المرشدة المختلفة لتصل إلى ٩٩٩٩٩ بدلاً من ٢٥٪.

- زيادة سعر شراء الثمور من المزارعين من (٣ ريالات) للكيلو جرام إلى (٥ ريالات) لمن يستخدمون طرق الري الحديثة.

- زيادة كميات الثمور من المزارعين من (٢١) ألف طن إلى (٢٥) ألف طن.

- دعم إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وكان آخرها إنشاء الجمعية السعودية للزراعة العضوية التي دعمها ولاة الأمر أيدهم الله بمبلغ (١٨) مليون ريال.

- إصدار نظام صندوق التنمية الزراعية برأس مال قدره (٢٠) مليار ريال لدعم مسيرة التنمية الزراعية بالمملكة مع مراعاة المحافظة على المياه وترشيد استخداماتها للمحافظة على البيئة وفي ظل الأزمة العالمية التي تواجه العالم من نقص الغذاء وجه مجلس الوزراء الموقر بإنشاء شركة زراعية تهتم بالاستثمار الخارجي بهدف تأمين احتياجات المملكة من بعض السلع الزراعية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه مثل (القمح - الأرز) ولتكون داعمة ومكملة للقطاع الزراعي بالمملكة.

تحتفل المملكة العربية السعودية اليوم الأحد ١٤٣٢/٦/٢٦هـ الموافق ٢٩ مايو ٢٠١١م بذكرى البيعة السادسة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله وتسلمه مقاليد الحكم بالبلاد، وهي الفترة التي تحققت فيها العديد من الإنجازات التنموية الشاملة في جميع المجالات ولله الحمد.

وما بشائر الخير التي زفها حفظه الله بعد عودته الميمونة سالماً معافى من رحلته العلاجية وصدور الأوامر الملكية الكريمة التي أسعدت بها أبناء شعبه الوفي المحب لقيادته ووطنه والتي من المؤمل بمشيئة الله أن يكون لها الأثر الإيجابي على معيشة الفرد ومستوى دخله بالإضافة إلى تدعيم مسيرة التنمية الاقتصادية لهذا الوطن الغالي، إلا دليل على اهتمام المقام الكريم بتوفير سبل العيش الكريم لأبنائهم المواطنين.

والقطاع الزراعي ومنذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله حظي بالكثير من الدعم والاهتمام ليكمل مسيرة التنمية التي بدأت منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود طيب الله ثراه والذي تحققت معه الكثير من الإنجازات خلال العقود الماضية حتى أصبح بحمد الله من أهم القطاعات الاقتصادية في المملكة وإن ما تحققت لهذه البلاد كان بتوفيق الله سبحانه وتعالى أولاً ثم بفضل تبني الدولة أيدها الله سياسات وبرامج تنموية زراعية ضمن خطط التنمية الخمسية المتعاقبة الهادفة إلى تنمية هذا القطاع وتطويره كما أدى إلى تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في الأنشطة الزراعية المختلفة المتعلقة بالإنتاج أو التصنيع أو التسويق للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية والسمكية.. واستجابة لتلك الجهود والسياسات و البرامج المتنوعة حقق القطاع الزراعي قفزات تنموية كبيرة كما ونوعاً في مختلف المجالات وتشير المؤشرات الاقتصادية إلى متانة هذا القطاع ودوره الرائد كرافد أساسي للاقتصاد الوطني ويدل على أنه من أهم مصادر تنويع الدخل القومي وداعم